تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة
1991 - 2000

د.لقمان عمر محمود النعيمي*

المقدمة

إن البحث في العلاقات الدولية يكشف عن أن الدول في المجتمع الدولي تسعى، على اختلافها، إلى الموائمة، بدرجة أو بأخرى، بين طروحاتها العقائدية النظرية والمثالية، وبين ما تفرضه الحقائق والمعطيات الواقعية للعلاقات الدولية. يظهر ذلك جليا من خلال الأهمية التي توليها الدول تجاه القضايا التي تمسها بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تشكل الساحات الأساسية لحركتها السياسية الخارجية.

وتركيا، شأنها شأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول، لها ساحاتها الأساسية الإقليمية ضمن البيئة المكونة لحدودها الجغرافية، وما يجري فيها من تفاعلات في إطار العلاقات الدولية، ولاسيما تلك التي تنطوي على دلالات ومؤشرات إقليمية يمكن أن تمس المصالح القومية التركية وتؤثر فيها.

عليه، مهما كان منظور تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة فإن مقدماته ومعطياته ودوافعه، سياسية – أمنية كانت أم اقتصادية – عسكرية، قد تم التعامل معها من خلال عملية واعية ومترابطة لتتم ترجمتها إلى علاقات مميزة مع الولايات المتحدة، تلك العلاقات التي قامت، من زاوية المنظور التركي، على العديد من الاعتبارات أبرزها:

1. توفير ميكانيكية فاعلة إلى حد كبير لتحقيق نوع من توازن القوى الذي يحميها من الصراعات والمنافسات المحتملة للقوى الكبرى، روسيا بشكل خاص.
2. حاجتها إلى حليف قوي يتيح لها بعض الفعالية إزاء سياساته باعتباره طرفا دوليا مهما له مصالح دولية واسعة، إلى جانب ما يمكن أن يتيحه لها من هامش معقول من التحرك لتحقيق مصالحها.
3. تدعيم موقفها في مواجهة قوى أخرى خارجية وحتى داخلية، منافسة لتركيا إن لم تكن في صراع معها مثل اليونان بالدرجة الأولى وأرمينيا وبلغاريا إلى حد ما والأكراد في الداخل.
4. حاجة تركيا المستمرة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية.
5. تأمين العلاقة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحصول على العضوية الكاملة فيه.

أما المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا فيستند على أساس الاعتبارات المتمثلة بالأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا وتأمين المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وقفقاسيا وتوظيف النموذج التركي لاحتواء "الأصولية الإسلامية" فضلا عن أهمية العلاقة بين تركيا وإسرائيل. وانطلاقا من هذه الاعتبارات المتبادلة دخلت

* مدرس/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات ضمن إطار استراتيجي، الأمر الذي أسهم في إعطاء هذه العلاقات زخما جديدا تبعا للمصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما.

تمهيد

تعرضت العلاقات التركية– الأمريكية عبر تاريخها الطويل نسبياً إلى الاختبار في عدد من القضايا التي تركت لدى كل من الطرفين أسئلة معلقة حول النوايا السياسية للطرف الآخر. فخلال الحرب الباردة كان هدف التحالف واضحاً متمثلاً بتشكيل جهة مشتركة ضد الاتحاد السوفيتي السابق. غير أن ذلك لم يحل دون تعرض العلاقات الثنائية لازمات خطيرة. ولعل أهم تلك الأزمات أو الأحداث ما يتعلق بتطورات القضية القبرصية. كرسالة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1964. وخطر توريد الأسلحة الأمريكية إلى تركيا (1975– 1978) ردا من جانب الولايات المتحدة على التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. ولان مصير القبارصة الأتراك يُعد قضية قومية ووطنية لا تحتمل النقاش لدى صناع القرار في تركيا، فقد شعر الأتراك بأنهم خذلوا من جانب حليفهم الأمريكي، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالعلاقات بين بلادهم والولايات المتحدة.

ويتضح من ذلك أن أنقرة باتت أكثر ميلاً إلى اعتبار السياسة الأمريكية تجاهها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق بالدفاع من مصالح وأمن أهم حليف لها في المنطقة باستثناء إسرائيل. وبالفعل، فإن الإدارات الأمريكية المختلفة، ناهيك عن الكونگرس الأمريكي، ظلت تميل إلى اعتبار مساهمة تركيا التحالف الأطلسي تجسيدا لـ"وظيفة قيمتها الاستراتيجية لم تتمكن، عبر ذاتها، من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية، داخل الكونگرس الأمريكي تحديداً. خلافاً لا كثرية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين، ليست لتركيا أية روابط ثقافية أو تاريخية أو عاطفية أو إيديولوجية أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة تستطيع توظيفها من اجل دعم موقفها"[1] كما شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 منعطفاً في العلاقات التركية الأمريكية لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بان لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية يتحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في حلفي الناتو بل من منظور ما بات يعرف باسم "الشرق الأوسط الكبير". أضحت تركيا تعدُّ، أكثر فأكثر، مرساة استقرار في منطقة مليئة بالتقلبات، يراهن عليها أن تعكس ذلك الاستقرار. ما لبث هذا التغير في التركيز أن أعطى العلاقة بين الطرفين زخما جديداً ولكنه جلب معه أيضا مشكلات جديدة للسياسة الأمريكية.

تطور العلاقات التركية الأمريكية خلال عقد التسعينيات

على الرغم من أن الكثير من المراقبين توقع اضمحلال أهمية تركيا ودورها في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب البادرة وانتهاء الاتحاد السوفيتي، إلا أن التوقعات لم تكن مصيبة تماماً. ففي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالية برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعة الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بادوار مؤثرة في البلقان واسيا الوسطى والشرق الأوسط والقوقاز في مواجهة خصوم واشنطن. وما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط والغاز بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور، إذ تأمل الولايات المتحدة أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس بالنموذج الإيراني الراديكالي الإسلامي، وهذا ما أكده تقرير استراتيجية الأمن

القومي الأمريكي عام 1997 فعلاً عندما ذكراً أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم على نحو جيد وجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة، ذات توجه غربي"[2].

لقد تأسست الرؤية الأولية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة على قاعدة منع النزاعات الإقليمية من تهديد مصالحها الاستراتيجية الخاصة ومصالح حلفائها في المنطقة فضلاً عن منع تهديد إصلاحات توسع السوق العالمية ومبادئ الديمقراطية وممارساتها. وفي غياب وجود تهديد روسي حقيقي للأمن الأوروبي، فإن الاهتمام الأمريكي قد تحول إلى القوى المؤثرة في الشرق الأوسط مثل إيران والعراق الذين، حسب التصور الأمريكي، لديهما طموح باكتساب تسلح غير تقليدي. وان قرب تركيا من العديد من الدول والمناطق المهمة إقليميا ودوليا مع التزام أنقرة القوي والطويل بحلف الناتو ساعد واشنطن في إعادة تفسير الأهمية الجيوستراتيجية لهذا البلد[3].

باتت تركيا مهمة أكثر بالنسبة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة للعديد من الأسباب منها، أنها تخدم برنامج الحماية الممكن للقوات الأمريكية كما في حرب الخليج عام 1991. فبقاء نظام صدام حسين في السلطة في أعقاب تلك الحرب جعل أنقرة تؤيد بقوة قرارات الأمم المتحدة. ومن قاعدة انجرليك في تركيا كانت الطائرات الأمريكية والبريطانية تحلق فوق مناطق كردستان العراق بذريعة حماية الأكراد هناك من القوات العسكرية العراقية فيما كان يعرف بـ(عملية توفير الراحة). لقد كان من الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة أن تتصور كيف يمكن لها أن تساند قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق وتحرص على تنفيذها بقوة والخاصة بتطبيق نظام الحظر وحماية الأكراد في شمال العراق بدون تعاون تركيا[4].

إن تركيا تختلف عن غيرها من الدول بسبب عضويتها في حلف الناتو من جهة ولديها اتفاقيات عسكرية وأمنية ثنائية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهي تأخذ مسألة الجانب الأمني بصورة جدية. وحاجتها المستمرة إلى تحديث عسكري لقواتها ذات التجهيز الأمريكي، جعلها بحاجة دائمة إلى الدعم العسكري الأمريكي الذي لا يمكن ضمان استمراره، من وجهة نظر أنقرة، إلا بتوافق سياساتها مع سياسات واشنطن في المنطقة[5].

أن الولايات المتحدة تعد تركيا حاجزاً في طريق الدول المؤثرة في الشرق الأوسط مثل إيران؛ فعلاقات تركيا القوية مع الولايات المتحدة والناتو والغرب عموماً، وقف بوجه مكانة إيران الإقليمية. لذا، وحتى في حالة حدوث علاقات وثيقة مع أنقرة، فلا تستطيع إيران أن تتجاهل تأثيرات تركيا في حساباتها الإقليمية، الأمر الذي ساعد واشنطن في إدراك أهمية أنقرة أكثر، كلاعب إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط[6].

أخيرا، بالنسبة لواشنطن، تمثل تركيا نموذجاً وخياراً ناجحاً للعديد من الدول في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. إنها العضو المسلم الوحيد في حلف الناتو، ويتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفضلاً عن روابطها التاريخية مع الغرب، تملك تركيا نظاماً سياسياً ديمقراطيا بارزاً، ولو مخلخلاً. وفي عقد الثمانينيات كانت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي طبقت الليبرالية الاقتصادية[7].

هذا فيما يتعلق بأهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ولكن على ارض الواقع فقد بدأت العلاقات التركية – الأمريكية، مع مطلع عقد التسعينيات، يعتريها بعض الفتور اثر عودة اليمين اليوناني إلى الحكم في أثينا وتقاربه مع الإدارة الأمريكية، وتداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991، وانتفاء الخطر السوفيتي. وتبين أن تركيا حصلت من الولايات المتحدة على اقل مما حصلت عليه مصر كثمن لانحيازها للتحالف الذي تشكل

ضد العراق خلال هذه الحرب. فحسب ما أشارت إليه الإحصائيات الرسمية، وصلت فاتورة هذه الحرب بالنسبة لتركيا إلى ستة مليارات دولار في عام 1990، وثمانية مليارات دولارات عام 1991، بسبب انخفاض عائدات السياحة وتوقف التجارة مع العراق وإغلاق أنابيب النفط معه وعبء اللاجئين...الخ، وكتعويض عن ذلك تلقت تركيا من الولايات المتحدة مليار دولار عام 1990 وثلاثة مليارات دولار عام 1991 فقط[8].

على أية حال، فإن حرب الخليج الثانية وعقوبات الأمم المتحدة اللاحقة ضد العراق، ساعدت في تشكيل موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه تركيا. لقد عانت تركيا بقسوة من العقوبات ضد العراق، المصنف احد أكثر شركاء تركيا التجاريين في المنطقة قبل هذه حرب، وهكذا فإن جزءاً من المبادرات التي اتخذت من قبل الولايات المتحدة هدفت إلى تعويض الخسارة التي تعرضت لها تركيا جراء العقوبات ضد العراق.

إدارة كلينتون وتطور العلاقات الاستراتيجية مع تركيا

مع مجيء إدارة "بيل كلينتون Bill Clinton 1993–2000"، استمرت المصالح الاستراتيجية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة لتوفر الدافع وراء ديمومة العلاقات الثنائية بينهما. إن المصالح الأمريكية المتمثلة في حماية الخليج العربي ومقاومة تنامي الأصولية الإسلامية وإبقاء التوازن في البلقان واسيا الوسطى والقوقاز، حتمت الاستمرار في التعاون العسكري مع تركيا وتطوير العلاقات الاستراتيجية القوية معها. بناءً على ذلك، باتت تركيا، مع مطلع عقد التسعينيات، من وجهة نظر واشنطن، تمثل حاجزاً ضد ما يسمى بـ(الإرهاب) ومرور المخدرات وتنامي "الأصولية الإسلامية" وبطريقة مماثلة، فقد حرصت تركيا على تطوير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى في القوقاز واسيا الوسطى وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي والعلاقات مع اليونان ومستقبل القضية القبرصية فضلاً عن المساهمة في الاستقرار في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز[9]. وفي ضوء ذلك أيضا بدأت تركيا خلال التسعينيات بصياغة علاقات استراتيجية مع إسرائيل على الصعيدين العسكري والاقتصادي، تقود إلى تشكيل تحالف مستقبلي بين تركيا وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية[10].

تطور العلاقات الاقتصادية

شهد عقد التسعينيات تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بمستوى التعاون الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة. فقد اتخذت الأخيرة مبادرتين مهمتين مطلع التسعينيات كانت موضع ترحيب من قبل المسؤولين الأتراك. الأولى تتعلق بإعادة فتح خطي أنابيب باكو–جيهان للنفط وخط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين. المبادرة الثانية تمثلت في دعم الولايات المتحدة للإصلاحات البنيوية وبرنامج الموازنة لتركيا، ذلك الدعم الذي كان حاسماً في تامين القروض المقدمة من قبل البنك الدولي لتركيا[11].

لقد تكلل لقاء عام 1993 بين رئيسة وزراء تركيا "تانسو تشيللر Tansu Ciller" والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن بالنجاح عندما اتفق الطرفإن على تشكيل "لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي". وفي عام 1994 أدرجت واشنطن تركيا في قائمة أفضل عشرة أسواق للولايات المتحدة في العالم، كما اتبعت وزارة التجارة الأمريكية سياسة تجارية أمريكية– تركية أكثر عملية من السابق مما يتيح زيادة التبادل التجاري بين البلدين. وفي عام 1995 تم تجديد اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي انتهت عام 1990. وفي عام 1996 وقعت اتفاقية بين الطرفين تتعلق بمنع فرض ضريبة مضاعفة، وتم في العام نفسه تأسيس "مجلس تطوير الأعمال" لتنسيق التعاون التجاري بين الدولتين[12]. وبهدف توسيع التعاون الثنائي بين الجانبين جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود

يلماز في كانون الأول 1997 لواشنطن لتصب في هذا الإطار. فقد أعلنت إدارة كلينتون أنها اتفقت مع الجانب التركي حول تشكيل "جدول أعمال الأجزاء الخمسة Five – Part Agenda" الذي سوف يقود إلى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وحدد الجدول تلك الأجزاء الخمسة التي تمثل محور التعاون بـ(الطاقة، القضايا الاقتصادية، التعاون الإقليمي، وقضية قبرص والنزاع التركي اليوناني على جزر بحر إيجة" كقضايا تحتم تعزيز ذلك التعاون. أما الدافع وراء توسيع العلاقة إلى المجال الاقتصادي فكان ثنائياً. الأول، أن الحكومة التركية عدت العلاقة الأمنية العميقة مع الولايات المتحدة تستلزم إقامة علاقات اقتصادية واسعة. وأكثر خصوصية من ذلك، فقد بحث أنقرة مع واشنطن عن " التجارة وليس المساعدة Trade not Aid " بهدف تخفيف رسوم الاستيرادات الأمريكية من البضائع التركية[13]. والثاني أن واشنطن رأت في توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا حماية للتوجه التركي نحو الغرب، وتحسين المظاهر الأوروبية لتركيا وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية فيها. من وجه نظر الإرادة الأمريكية أن الديمقراطية والرأسمالية شيئان متلازمان وهما يقودان إلى السلام والاستقرار. وهكذا، فإن هذه المبادىء اندمجت في إطار استراتيجية واشنطن تجاه أنقرة. وعلى هذا الأساس، كان عقد التسعينيات حافلاً بالعديد من المبادرات الاقتصادية الثنائية التي أثمرت عن توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين[14].

وشهد عام 1999 توقيع اتفاقية بين تركيا والولايات المتحدة تتعلق بـ "تطور علاقات التجارة والاستثمار" بين البلدين، أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إلى الولايات المتحدة في أواخر العام نفسه [15].

إن إحياء فعالية هذه الاتفاقيات الهادفة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وواشنطن كان دلالة واضحة على تغير السياسات باتجاه تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الحليفين. وقد دافع الجانب التركي طويلاً عن فكرة أن المسألة الأمنية والعسكرية المسيطرة على العلاقات الثنائية لا يمكن أن تكون الإطار الوحيد الذي يحكم العلاقات التركية الأمريكية بل لا بد تنويع هذه العلاقات وتوسيعها إلى جوانب أخرى يمكن أن تخدم المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى قيام الولايات المتحدة بتخفيف بعض رسوم وارداتها على البضائع المستوردة من تركيا [16].

إن نتائج هذه السياسة والخطوات اللاحقة التي اتخذت من قبل البلدين انعكست ايجابياً بالأرقام. كما نرى فإن الجدول رقم (1) يظهر أن مقدار التجارة بين الجانبين ازداد حوالي 70 ٪ خلال الفترة (1991 – 1999)، في حين أن مقدار الاستثمارات الخارجية المنوحة للشركات الأمريكية في تركيا كان متذبذباً بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة أعلاه. كما سجلت السياحة تقدماً مرضياً.

جدول رقم (1)(*) الاستثمارات الأمريكية في تركيا، الصادرات التركية إلى أمريكا والسواح الأمريكيين الزائرين لتركيا

العام	الاستثمارات الأمريكية في تركيا (مليون دولار)	الصادرات الأمريكية إلى تركيا (مليون دولار)	الصادرات التركية إلى أمريكا (مليون دولار)	عدد السواح الأمريكيين الزائرين لتركيا(1000)
1991	460.87	2,467.50	1,005.60	79
1992	197.55	2,734.80	1,109.90	182
1993	248.34	3,428.90	1,197.50	254
1994	158.32	2,752.40	1,574.90	271

1995	231.37	2,768.10	1,797.90	290
1996	179.44	2,846.60	1,778.20	326
1997	174.48	3,539.50	2,121.10	365
1998	297.20	3,505.50	2,542.70	439
1999	292.51	3,217.17	2,629.40	395
المجموع	2240.08	27260.47	15757.20	2,601

إن تطور العلاقات التركية – الأمريكية إلى "علاقات استراتيجية" انعكست في تعهد حكومتي كلينتون وأجاويد بتعزيز وتعميق العلاقات بين البلدين على الصعيدين الاقتصادي والأمني. لقد بشر كلينتون بعهد جديد من العلاقات التركية-الأمريكية عندما قال أمام البرلمان التركي أثناء زيارته لتركيا في تشرين الثاني 1999: "إن ماضي تركيا هو مفتاح لفهم القرن العشرين. ولكن الأكثر أهمية، أنا اعتقد بأن مستقبل تركيا سوف يكون حاسماً في صياغة وتشكيل القرن الحادي والعشرين" المبادرات التي اتخذها الجانبان لاحقاً، مثل إطلاق الحوار حول الطاقة والتجارة، بحثت عن زيادة الاستثمارات القوية في تركيا وتحسين التعاون حول تنمية وتطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين. كما أن اشتراك القوات الأمريكية والتركية في كوسوفو في إطار القوة الدولية (KFOR)، واستمرار عملية توفير الراحة التي كانت تقوم بها القوات الأمريكية في كردستان العراق انطلاقاً من قاعدة انجرليك دفعت بالمصالح الثنائية بين الطرفين إلى اكتشاف مبادرات تعاونية أمنية أخرى محتملة. وكتقويم للعلاقات التركية الأمريكية في نهاية القرن العشرين، فإن الكثير من المحللين والمراقبين اعتبروا أن تلك العلاقات في عقد التسعينيات لم تكن أبدا أفضل من ذلك[17].

تطور العلاقات العسكرية

إن مفهوم (العلاقة الاستراتيجية) بين تركيا والولايات المتحدة يتجسد بصورة واضحة في التعاون العسكري المستمر بين الطرفين، وهو يفرض بالضرورة اعتماد تركيا المستمر على ذلك التعاون بهذا الشكل أو ذاك. وعلى الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدمة إلى تركيا، كما وردت في اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي (DECA) لسنة 1980، جرى تقليصها إلى مساعدات غير ذات شأن، فإن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات عسكرية أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية جنباً إلى جنب مع توريدات تجارية لأحد منظومات الأسلحة مازالت تشكل عنصراً مهماً من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش[18].

لقد "عكست المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا الأهمية الجيوستراتيجية المتجددة لها كحاجز ضد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وعنصر توازن تجاه المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى، والاستقرار في البلقان. بعد انتهاء حرب الخليج [الثانية] مباشرة وفي إطار برنامج نقل التجهيزات للناتو، تم تجهيز تركيا بدبابات مقاتلة طراز (M-60) وطراز ليوبارد، وعربات قتال مدرعة، وقطع مدفعية وأربعون طائرة مقاتلة طراز (F-4) فضلاً عن طائرات هليوكوبتر مقاتلة طراز كوبرا وصواريخ ارض جو"[19].

وعلى الرغم من إلغاء ميزانية المساعدة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، فإن المساعدة الاقتصادية والعسكرية لتركيا ازدادت في مجملها، من (515.9) مليون دولار عام 1991، إلى (804.1) مليون دولار عام

1992. ومع أن المساعدة الاقتصادية انخفضت قليلاً بعد ذلك، إلا أن المساعدة العسكرية حافظت على مستواها حتى عام 1995[20].

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية خلال فترة كلينتون لتركيا فقد بلغت حوالي أربعة أضعاف القيمة الكلية لتحويلات الأسلحة الأمريكية خلال (34) عاماً (1950–1983). وكانت هذه المبيعات تجري ضمن برنامجين هما "المبيعات العسكرية الخارجية Foreign Military Sales (FMS)" و "المبيعات التجارية المباشرة (Direct Commercial Sales (DCS" إذ كان هذان البرنامجان هما القناتين الرئيسيتين لتصديرات الأسلحة الأمريكية. وكانت تحويلات هذه الأسلحة عبر تلك القناتين بمعدل أكثر من (800) مليون دولار سنوياً، الأمر الذي جعل من تركيا إحدى اكبر المتسلمين للأسلحة الأمريكية خلال عقد التسعينيات. انظر الجدول رقم (2)[21].

جدول رقم (2)

المبيعات التجارية المباشرة والمبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة الأمريكية لتركيا

(1990–1998) بملايين الدولارات

العام	المبيعات التجارية المباشرة (DCS)	المبيعات العسكرية الخارجية (FMS)	الإجمالي
1990	220,302	760,801	981,103
1991	79,922	626,575	706,497
1992	37,673	703,369	741,042
1993	122,481	755,811	878,292
1994	14,824	937,019	951,843
1995	162,510	374,425	536,935
1996	64,124	482,850	546,974
1997	103,866	1,167,109	1,270,975
1998	201,000	541,204	742,204

أما المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا فكانت تعطى عبر برنامجين رئيسين الأول "الأموال العسكرية الخارجية Foreign Military Financing (FMF)" و هو برنامج إعانات مالية مباشرة لتصدير الأسلحة الأمريكية، والبرنامج الثاني هو "اعتمادات الدعم الاقتصادي Economic Support Funds (ESF)" وهو برنامج ضخم للإعانات المالية المباشرة للهبات والقروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة مثل إسرائيل ومصر وتركيا. وفي حالة الأخيرة فإن أكثرية اعتمادات

برنامج الدعم الاقتصادي تعطى على شكل هبات أو قروض نقدية تستخدم لتعويض كلف الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الأول (FMF) فقد تم إيقافها عن تركيا منذ عام 1992، في حين استمرت القروض المباشرة حتى عام 1997. انظر الجدول رقم (3)[22].

جدول رقم (3)

المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا 1990-1999 (بملايين الدولارات)

العام	الأموال العسكرية الخارجية (FMF)		اعتمادات الدعم الاقتصادي	الاجمالي
	الهبات	القروض	(FSF) القروض	
1990	412,220	85,630	14,263	512,113
1991	500,000	100,000	250,000	850,000
1992	475,000	25,000	75,000	575,000
1993	-	450,000	125,000	575,000
1994	-	405,000	119,978	524,978
1995	-	828,059	45,750	373,800
1996	-	320,000	33,500	353,500
1997	-	175,000	22,000	197,000
1998	-	-	-	-
1999	-	-	-	-

وفضلاً عن تحويلات الأسلحة الأمريكية عبر برامج (FMS) والمبيعات التجارية التي تقدر بملايين الدولارات، فإن تركيا كانت المستفيد الرئيسي من فائض الأسلحة الأمريكية المختلفة، من خلال برنامجين هما: برنامج "بنود الدفاع الزائدة للبنتاگون (EDA) Excess Defense Articles" ومن خلال عملية "شلال الأسلحة Cascading Weapons" التي تصدرها الولايات المتحدة إلى أوروبا للإيفاء بتعهداتها طبقاً لـ"معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) The Conventional Forces in Europe Treaty". فخلال عقد التسعينيات وحدة.. أعطت الولايات المتحدة أسلحة لتركيا بقيم أصلية منخفضة بلغت أكثر من (1.9) مليار دولار طبقاً لبرنامج الـ(EDA) وكانت أكثر من ثلاثة أرباع قيمة تحويلات برنامج الـ(EDA) قد حدثت أثناء فترة كلينتون انظر الجدول رقم (4)[3].

الجدول رقم (4)

تحويلات الأسلحة الأمريكية طبقا لبرنامج (EDA) خلال الفترة (1990-1991)

بملايين الدولارات

العام	قيمة الاكتساب الأصلية
1990	56,800,000

1991	342,400,000
1992	238,300,000
1993	626,300,000
1994	107,900,000
العام	قيمة الاكتساب الأصلية
1995	156,900,000
1996	18,125,000
1997	273,350,000
1998	111,457,000
المجموع	1,931,622,000

إن قيمة الأسلحة المحولة طبقاً لبرنامج (EDA) اقل ما بين (50-80) من كلف الأسلحة المشتراة من القوات المسلحة الأمريكية... لقد تسلمت تركيا كميات ضخمة من تجهيزات الأسلحة القتالية الأمريكية عبر هذه القناة. فقد حدد تقرير عام 1996 المعد من قبل لجنة "مشروع مراقبة مبيعات الأسلحة Arms Sales Monitoring Project" التابع لـ "الاتحاد الفيدرالي للعلماء الأمريكيين Federation American Scientist" بأنه "خلال النصف الأول من عقد التسعينيات تسلمت تركيا كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية عبر قنوات الـ(EDA) و(CFE) كالآتي: 922 دبابة ،250 مدرعة ، 72 قطعة مدفعية ، 145 طائرة مقاتلة ، 42 طائرة هيلكوبتر و9 سفن مقاتلة . إن هذه التحويلات الأمريكية الفائضة إلى تركيا تمثل إعانة مالية أمريكية تقدر بمئات الملايين من الدولارات" [24].

وهناك شكل عسكري آخر من الدعم الأمريكي للقوات المسلحة التركية يأتي عبر برنامج "التعليم والتدريب العسكري الدولي للبنتاگون (IMET) International Military Education Training" فما يقارب من (2900) جندي وبحار وملاح تركي قد تم تدريبهم من قبل الولايات المتحدة منذ بداية حرب المواجهة العسكرية لتركيا مع المقاتلين من "حزب العمال الكردستاني" في جنوب شرق البلاد عام 1984 ، وحوالي (976) من هؤلاء تم تدريبهم خلال فترة كلينتون. انظر جدول رقم (5) [25].

جدول رقم (5)

برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET) الخاص بتركيا (الكلفة بآلاف الدولارات)

العام	عدد الطلاب	الكلفة
1990	212	3,371
1991	223	3,552
1992	189	2,288
1993	211	3,032
1994	64	1,006
1995	109	1,102
1996	121	1,095
1997	84	1,454
1998	194	1,505

الشرق الأوسط في العلاقات التركية الأمريكية:

على الرغم من وجود نوع من الاتفاق ظاهرياً، فإن العلاقات التركية– الأمريكية تتجلى بقدر اكبر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية؛ فتركيا والولايات المتحدة تتفقان على جملة من الأمور والمواقف تجاه العديد من المسائل المتعلقة بشؤون هذه المنطقة، مثل ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الأمريكية، ولا بد من الوقوف في وجه أية قوة إقليمية مهيمنة عدا إسرائيل، ومن الضروري تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل وصولا إلى إزالتها آخر المطاف، و ينبغي إيصال (عملية السلام) إلى خاتمتها (الناجحة)، ويتعين على الجميع دعم فكرة إقامة شبكة إقليمية متعددة القوميات تعمل من اجل السلم وتسعى إلى الاستقرار.

غير أن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تتباين فيما بينها، خارج دائرة هذه الأهداف العامة المشتركة. ويتجلى هذا التباين بأوضح صورة في موقف الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في كردستان العراق؛ فالولايات المتحدة أرادت أن تزيح النظام العراقي وتستخدم الجبهة الكردية المشتركة في المنطقة الكردية لتحقيق ذلك الهدف. أما تركيا فكانت ترغب في إبقاء العراق، خلال عقد التسعينيات، على حاله دون تغيير، حتى لو كان ذلك الثمن هو بقاء صدام حسين في السلطة، وفي الحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل في شمال العراق قد يصبح مصدر عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها [26].

وبالتالي، فإن التعاون التركي– الأمريكي في التعامل مع العراق غالبا ما كان مصحوباً بعدم الثقة من جانب أنقرة تجاه الدوافع الأمريكية. وما لبث هذا أن برز على السطح، مرة بعد أخرى، في أعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين المثلين بالاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق الذي تم بوساطة أمريكية في واشنطن في أيلول 1998، مثيراً قدراً كبيراً من عدم الارتياح التركي لأن أنقرة كانت قد استبعدت عن المفاوضات. ويمكن الحكم أيضا على مدى عمق الهوة الفاصلة بين السياسات الأمريكية ونظيرتها التركية إزاء العراق، من برودة تصريح وزير الخارجية التركي إسماعيل جَيم بعد الضربات العسكرية الأمريكية–البريطانية على العراق في كانون الأول 1998. وحرص جَيم على مناقشة الهواجس التركية إزاء تلك التطورات دون أن يعبر عن أي تفهم تركي للتحرك الأمريكي ناهيك عن التعاطف معه. غير أن الحكومة التركية التي كان يقودها حزب اليسار الديمقراطي (DSP) برئاسة بولند أجاويد، أبدت تأييدا ضمنياً، على الرغم من معارضة بعض المسؤولين في الحكومة كوزير الخارجية جَيم، حيث امتنعت عن معارضة استخدام قاعدة أنجرليك الجوية لأغراض الضربات الجوية المتواصلة ضد محطات الرادار والطائرات العراقية التي تنتهك ، من وجهة النظر الأمريكية، المنطقة المحظورة على الطيران شمال العراق وجنوبه [27].

أما إيران فقد تباينت السياسات التركية ونظيرتها الأمريكية تجاهها خلال الفترة موضوع البحث، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران، وإلى الاستفادة من الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية من الطاقة، وهذا كله يتعارض مع السياسة الأمريكية المتواصلة والرامية إلى عزل إيران إقليميا ودولياً، وسياسة أنقرة هذه والمتمثلة بإقامة علاقات طبيعية مع إيران لم تكن حكراً على الإسلاميين الأتراك على الرغم من أن صفقة الغاز الإيراني التي تناقضت مع قانون عقوبات إيران–ليبيا (ILSA) الأمريكي، التي جرت في عهد حكومة نجم الدين اربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي ، بل إن جميع القوى

السياسية التركية، باستثناء قيادات الجيش التي بقيت متحفظة إزاء طهـران، تـدعو إلى إقامـة علاقـات طبيعيـة مـع الجارة الشرقية التي تشكل معبراً مهماً آخر إلى آسيا الوسطى جنباً إلى جنب مع الطـرق الـتي تعـبر الـدول القفقاسـية المضطربة سياسياً [28].

وبالمثل فإن الأتراك لا يعبرون عن عدم ارتياحهم من سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا إلا بلهجة ملطفة فـ "كثيرون من صانعي القرار [الأتراك] يميلون إلى الاعتقاد بان الولايات المتحدة حريصة على كسب ود سـورية ودعمهـا لعملية السلام أكثر من استمرارها لممارسة الضغط على سوريا لإجبارها على التخلي عن رعاية العناصـر المناوئـة". ظـل النظام السـوري، بنظـر أنقـرة، اكـبر القـوى الداعمـة لأخطـر تهديـد داخلـي تواجهـه تركيـا متمـثلا بحـزب العمـال الكردستاني (PKK)، إذ بقيت الشكوك تراود أنقرة بشأن مدى الثقة بالالتزام السوري علـى المـدى الطويـل، حتـى خروج زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الآن في تشرين الأول 1998 من سوريا، والامتناع رسمياً عن دعم هذه المنظمة [29].

فضلاً عن ذلك، أن الأوساط السياسية التركية تخشى أن تقوم الولايات المتحدة وإسـرائيل بممارسـة الضـغط على أنقرة لإجبارها على تلبية تلك المطالب السورية باقتسام مياه نهر الفـرات مقابـل تخلـي سـوريا عـن منـابع ميـاه مرتفعات الجولان لإسرائيل في إطار اتفاقية إسرائيلية – سوريا شاملة. لا تريد تركيا أن تصبح ضحية العملية السـلمية بتلك الطريقة طالما بقيت النخبة العسكرية والسياسية التركية مستمرة في اعتبار مختلف نزاعاتهـا مـع سـوريا تهديـداً امنياً جدياً. ومع ذلك فإن هذه المخاوف لا تؤثر على دعم أنقرة السياسي القوي للجهود الأمريكيـة المبذولـة في سـبيل تحقيق "عملية السلام" في المنطقة[30].

أما فيما يتعلق بسياسة كل من تركيا والولايات المتحدة تجاه تطـورات الصـراع الفلسگـيـنـي– الإسـرائيلي و"عملية السلام" فقد كان هناك انسجام بين مواقف وسياسات الطرفين في هـذا المجـال، إذ حرصـت كـل مـن تركيـا والولايات المتحدة على دعم "عملية السلام" من جهة، وتوثيق صلاتهما وعلاقاتهما الثنائية بإسرائيل إلى ابعد الحدود.

فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد حرصت، ولا زالت كذلك، على إيجاد تسوية لهذا الصراع ودعم "عملية السلام" خدمة للمصالح الأمريكية في المنطقة، تلك المصالح التي طالما حرص علـى ذكرهـا المسـؤولون الأمريكيـون وهـي حماية أمن إسرائيل وضمان تدفق نفط الخلـيج إلى الولايـات وضـرورة الـربط بينهمـا، وهـذا مـا أكـده أحـد المسـؤولين الأمريكيين بالقول: "إن اعتمادنا المتزايد على نفط الخليج وتعهدنا لإسـرائيل وشـركائنا الآخـرين في المنطقـة، يعطينـا السند الواضح للاستمرار في عملية سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وجيرانها العرب"[31].

وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة العلاقات التركية الإسرائيلية وحرصت على تطويرها، وهو مـا أكـده تقرير الرئاسة الأمريكية لعام 1997 الذي جاء بعنوان "الأمن والسلام في الشرق الأوسط" حيث ذكر في إحدى فقراته انه: "فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط، يجب أن يكون واضحاً الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للتعاون التركي – الإسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع، الـتي ترجمـت مـن خـلال (5) اتفاقيـات، وقعـت عـام 1996، إن هـذا التعاون بين حليفتي الولايات المتحدة – والدولتين الديمقراطيتين في منطقة الشـرق الأوسـط – هـو عبـارة عـن (قضـية اسفينية) داخل تركيا، تفصل غالبية المؤسسة التركية العلمانية عن الإسلاميين، وان نجاح هذا التعاون [سوف] يقوي ويشجع مؤسسة الجيش التركي ذات الميول الغربية، التي تعرضت لجهود مقاومة كبيرة من اربكـان بهـدف إبطـاء أو تجميد التعاون مع إسرائيل"[32].

من جهة أخرى شهد عقد التسعينيات نقلة نوعيه في العلاقات التركية – الإسرائيلية، إذ تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل بدعم أمريكي، إلى مستوى اتفاقيات عسكرية ثنائية، في منتصف التسعينيات.

لقد شاركت تركيا منذ سنة 1992، في محادثات متعددة الأطراف بشان "العملية السلمية" في الشرق الأوسط، وخصوصاً المحادثات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمياه والحد من التسلح [33]. وبعد أن رفعت تمثيلها الدبلوماسي لدى كل من منظمة التحرير وإسرائيل إلى مستوى السفراء في كانون الأول 1991، سعت أنقرة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين، عارضة عليهم العون في مجال الإسكان وغيره من البنى التحتية. كذلك تبادلت أنقرة والسلطة الفلسطينية زيارات وفود رسمية عالية المستوى، وعارض رئيس السلطة ياسر عرفات الانتقادات العربية الشديدة اللهجة لتركيا على توقيعها الاتفاق التركي – الإسرائيلي[34].

شكل اتفاق اوسلو في أيلول 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل. فقد أدى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص ضرورة إتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل. فالتحسن الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان على قدم وساق منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية[35].

جرت بعد اوسلو سلسلة من الزيارات التركية – الإسرائيلية المتبادلة ذات المستوى الرفيع كانت مصحوبة بتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية مهمة بهدف تنظيم أوجه التعاون في المجالات المختلفة بين الطرفين. فبين تشرين الثاني 1993 وتشرين الثاني 1994، قام كل من وزير الخارجية التركي حكمت چتين والرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن بزيارات متبادلة، كما وقع چتين مذكرة تفاهم حددت إطار التعاون بعيد المدى، بما فيه التعاون العسكري. وحاولت تانسو تشيللر، رئيسة الوزراء التركية، أن تمهد الطريق لعلاقات اقتصادية انشط وأقوى. ولدى قيام الرئيس التركي سليمان ديمريل بزيارة إلى إسرائيل في آذار 1996، تم توقيع اتفاقية تجارة حرة كانت تتمة لاتفاقية خاصة بالتعاون في مجال التدريب العسكري جرى توقيعها في شباط 1996، ولم تلفت الأنظار لبعض الوقت[36].

لقد سعت تركيا، من خلال اتفاقية التجارة الحرة، إلى أن تلحق بركب اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصولاً إلى إضافة عناصر مهمة إلى اتفاقية الوحدة الگمرگية الخاصة بها مع الاتحاد الأوروبي، تلك الاتفاقية التي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 1996[37].

فيما يتعلق بالتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي فإن الجانب الأكثر أهمية في هذا التعاون، ما يخص تطوير الأسلحة والمعدات؛ ففي أواخر سنة 1996، فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على (54) طائرة تركية مقاتلة نفاثة من طراز (F-4)، مقابل (632) مليون دولار، وفيما بعد فازت بعطاء لتطوير (48) طائرة من طراز (F-5)، في مشروع بلغت قيمته (80) مليون دولار[38]، وترافق مع ذلك، شراء (200) صاروخ إسرائيلي من طراز (بوبي– 1)، من قبل سلاح الجو التركي جنباً إلى جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ (بوبي– 2)، التي يصل مداها إلى (150) كيلومتراً بصورة مشتركة. وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضا على طائرات (F-16) التركية. كما وقع الجانبان على مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدى متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلى المشروع الأمريكي– الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM[39].

كان الأساس المنطقي للتعاون، من وجهة نظر الجيش التركي، متمثلاً بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة، وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية؛ فالولايات المتحدة لا تستطيع إلا أن ترحب بالتعاون التركي – الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتقوية للعناصر الموالية للغرب في الشرق الأوسط. ومن بين ما تهدف إليه تركيا من تعاونها الوثيق مع إسرائيل، أن يفضي ذلك إلى تحسين النزوع الأمريكي إلى التجاوب مع الحرص التركي على تعميق العلاقة المتبادلة. إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلى تأييد المصالح التركية، فإن مقاومة جماعات الضغط (اللوبيات) الأخرى في واشنطن سيتم تحييدها بقدر اكبر من السهولة، خصوصاً وان تركيا لا تمتلك أي تأثير على صناعة القرار السياسي الأمريكي وتحديداً داخل الكونگرس الأمريكي، سوى تعاطف وزارة الدفاع الأمريكية معها.

آسيا الوسطى والمصالح التركية الأمريكية

صارت تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة تعد دولة محورية في عملية التنمية الجيوستراتيجية لآوراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق. تفضل الولايات المتحدة ومعها تركيا قيام دول علمانية موالية للغرب وديمقراطية، إن أمكن، في آسيا الوسطى والقفقاس، وقد قامت الولايات المتحدة، منذ بداية عقد التسعينيات، بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية متعددة من التعاون الاقتصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من اجل السلام للناتو. وقد حرصت تركيا بقوة على الانخراط داخل إطار هذا البرنامج، كما طورت روابط ثنائية مكثفة مع هذه الدول في سلسلة طويلة من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. ولم تبد أنقرة ولا واشنطن اهتماماً واضحاً بالبنية شبه التسلطية (نصف الدكتاتورية) للنظام السياسي في الدول المستقلة حديثاً وهي أوزباكستان وطاجاكستان وتركمانستان وأذربيجان وقرغيرستان فضلاً عن أرمينيا[40].

وجاء اهتمام الولايات المتحدة بهذه الدول وأهمية دور تركيا في توثيق أواصر التعاون السياسي والاقتصادي معها على لسان الرئيس الأمريكي (جورج بوش G. Bush 1989–1992) في 11 شباط 1992 اثر محادثات له مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل قائلاً: (إن تركيا صديق وشريك للولايات المتحدة ونموذج للآخرين خصوصاً الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى، وإنها منارة للاستقرار في منطقة تتبدل فيها التيارات). كما أكد بوش لديميريل بان الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لدعم أصدقائها في مكافحة ما أسماه بـ "الإرهاب"، وأعلن أيضا أن الحكومتين التركية والأمريكية قررتا توسيع تعاونهما في دول القفقاس وآسيا الوسطى. من جهته فقد تحدث ديمريل عن الشراكة التركية – الأمريكية قائلاً: "منذ حرب كوريا إلى أزمة الخليج وقف البلدان سوية ضد العدوان والمغامرة" وقال انه بحث مع بوش في الأبعاد الجديدة للعلاقات التركية – الأمريكية في عملية صنع النظام العالمي الجديد. وقال ديمريل: "إن تركيا وضعت نفسها نموذجاً وجسراً للدول المستقلة" وعلق بوش على ذلك قائلاً: "إننا نعتبر تركيا لاعباً رئيسياً مهماً في ذلك الجزء من العالم". وكان الطرفان قد تبادلا الآراء حول إمكانية حصول اضطرابات في جمهوريات الدول المستقلة وفي كيفية اجتذابها للغرب[41].

على صعيد التعاون التركي – الأمريكي في المجال الاقتصادي في آسيا الوسطى، فقد عبرت حوالي (200) شركة أمريكية إلى تلك الجمهوريات لإقامة مشاريع استثمارات مشتركة مع مؤسسات تركية. واعتقدت أوساط مقربة من رجال الأعمال الأتراك أن الظروف الدولية السائدة تخدم النيات التركية، ذلك أن الولايات المتحدة تعد القوة الأكثر تطلعاً إلى منطقة آسيا الوسطى. وتوضح المصادر بان (الوسيط التركي) يوفر للاستراتيجية الأمريكية أماكن

الاتصال بأفغانستان وباكستان عبر آسيا الوسطى. كما أن الولايات المتحدة، بدورها، تعترف بأهمية الانفتاح التركي على جمهوريات آسيا الوسطى، وانه يخدم المصالح الأمريكية نظراً لحاجة الولايات المتحدة، على حد قول البعض، لوسيط قادر على كسر حالة الغربة، بما أن هذا الوسيط يشترك مع هذه الدول بأمور كثيرة أهمها اللغة والأصول المشتركة، واعتقدت الطبقة السياسية التركية أن تركيا يمكنها أن تضطلع حيال أوروبا والولايات المتحدة تجاه جمهوريات آسيا الوسطى بدور مشابه لأسبانيا كحلقة وصل لبلدان أمريكا اللاتينية[42].

تنطوي تركيا على قيمة استراتيجية اكبر من ذلك بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في تلك المنطقة بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين واسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق الغربية والأمريكية خصوصاً. وتكمن الفكرة الاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة. ليست هذه الخطة إلا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بـ(الاحتواء المزدوج) لأنها تقوم أيضا بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف تواجدها في منطقة بحر قزوين الخاصة بنقل الطاقة[43].

تتطابق المصلحة الأمريكية تماماً مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً، ولاسيما مع البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة، وبحصول ذلك لابد من تقليص النفوذ الروسي وكبح التطلعات الإيرانية فيما يخص مسارات نقل النفط والغاز. ونظراً لوزن تركيا الاستراتيجي المحدود، فإن تحقيق الأمر يبقى متعذراً ما لم يتوفر الدعم الأمريكي.

المسألة الكردية في العلاقات التركية الأمريكية

منذ بداية المجابهة العسكرية بين القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) في جنوب شرق تركيا عام 1984، لم تلبث هذه المجابهة أن تمخضت عن شرخ عميق في المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط[43]. حتى مطلع التسعينيات كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب العمال الكردستاني قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن سعي الأخيرة وفق سياستها المتمثلة بـ"الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية" عبر محاربتها للحركة الكردية المسلحة ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية تتردد أصداؤها عبر تطورات البلاد الداخلية[44]. لقد أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية المتشددة من جهة، والليبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، فضلاً عن جماعة صغيرة من السياسيين الأكراد ذوي توجهات مختلفة، يحاولون أن يسمعوا صوتهم رغم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي[45].

في أوائل سنة 1991، أقدم الرئيس التركي توركوت وزال على اتخاذ الخطوات الأولى باتجاه تغيير نظرة تركيا السياسية إلى الأكراد كجزء من سياسته الأشمل على صعيد توجيه دور تركيا في حرب الخليج وبعدها؛ ففي نيسان 1991 تم إلغاء القانون رقم (2932) الصادر سنة 1983، الذي كان يؤكد عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية على الملأ، كما دخلت الحكومة التركية، في وقت لاحق من العام نفسه، في حوار مع التنظيمات السياسية الكردية في شمال العراق. ثم تم إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغييرات معينة في السياسة المتبعة مع الأكراد في وسائل

الإعلام، حتى باتت المسألة الكردية فيما بعد موضع جدل جماهيري داخل تركيا شارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي[46].

في 11 آذار 1994 أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية ستيف اوكسمان، لدى مغادرته أنقرة أن "الولايات المتحدة مع إيجاد حل لمشكلة جنوبي شرقي الأناضول بالطرق السياسية لكن من دون تهديد وحدة تركيا ودستورها وتقاليدها التعددية" وأضاف "إن هذا الحل يجب أن تجده تركيا" مؤكداً أن "الولايات المتحدة لا تؤمن بحلول دائمة في الجنوب الشرقي بالطرق العسكرية"[47].

وفي أوائل تشرين الأول 1994 وجه (43) نائباً و(16) سيناتوراً أمريكيا رسالة إلى رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيللر، أعربوا فيها عن قلق عميق من محاكمة نواب أكراد وشككوا في مصداقية تركيا بشأن التزاماتها بحقوق الإنسان وغيرها من مبادىء الديمقراطية. وقالت مصادر في واشنطن إن العدد الكبير من الموقعين على هذه العريضة يفند الادعاءات التركية المألوفة القائلة بأن اللوبيين الارمني واليوناني في الكونگرس فقط، هما اللذان يدينان تركيا عادة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وجاء في الرسالة: "إننا نعتقد أن المسألة الكردية التي تواجهها بلادكم والتي تتزايد إمكانية تفجرها، تستدعي إيجاد حل لها عبر الوسائل الديمقراطية والحوار"[48].

وفي 10 آذار 1994 كانت تركيا مسرحاً للقاء رباعي لم يثر اهتمام الإعلام العالمي، وحتى جانباً كبيراً من الإعلام التركي، لكنه كان، بتعبير ستيفان اوكسمان مساعد وزير الخارجية الأمريكي، "هاماً بل هام للغاية" وشارك في اللقاء المذكور الذي لم يعكس بيانه الختامي عن حقيقة مداولاته، ممثلون عن أربع دول معنية مباشرة بالوضع في العراق والمسألة الكردية في الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فضلا عن تركيا.
المعلومات التي تسربت عن اللقاء الذي استمر أربع ساعات ونصف الساعة عكست صدمة المسؤولين الأتراك من مداولاته ولاسيّما الطرح الأمريكي حول المسألة الكردية في الشرق الأوسط عموماً. فقد أشار الوفد الأمريكي بصورة "واضحة" و"محددة" إلى ضرورة التعاطي الجدي مع مسألة انفصال أكراد العراق في إطار حق الأقليات العرقية في تقرير مصيرها، وينسحب هذا الحق على الأكراد المتواجدين في إيران، أما بالنسبة لأكراد تركيا، فقد دعا الوفد الأمريكي تركيا إلى حل هذه المسألة بعيداً عن الأساليب العسكرية التي لن تفضي إلى نتيجة، وذلك في إطار وحدة الأراضي التركية، على أن تحدد تركيا بنفسها مصير أكرادها[49].

بعد اللقاء انكب المسؤولون الأتراك على التفكير بسؤالين الأول حول الحل الواقعي لمشكلة الأكراد في تركيا، والثاني هو لماذا استثنت الولايات المتحدة تركيا من خارطة كردستان المقبلة، على الرغم من أن أقسامها الجنوبية الشرقية جزء من "كردستان الكبرى" التي تشمل أساسا كلاً من إيران والعراق وتركيا وسوريا.

بالنسبة للسؤال الأول فالجواب هو أن واشنطن لا تريد التعاطي مع حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بالانفصال عن تركيا وترى أن الحل الأنسب للمشكلة الكردية في تركيا هو إعطاء الأكراد "بعض حقوقهم القومية المشروعة وصولاً إلى الفيدرالية" إذا اقتضى الأمر، وهو ما ترفضه تركيا لأنه سيتحول في المستقبل، على حد رأيها، إلى "سيف ديموقليدس" ضدها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فإن الأوساط التركية تعتقد أن الولايات المتحدة لا تريد حلاً جذرياً مثل تقسيم تركيا والسبب هو روسيا؛ إذ ترى واشنطن أن السياسة الروسية الخارجية بدأت تعود إلى تشددها السابق أيام العهد الشيوعي، ومن غير الصواب رؤية تركيا مقسمة في ظل تجدد الخطر الروسي. فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة غير

مستعدة، في المدى المنظور، لأن تخسر حليفاً استراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا من أجل حل المسألة الكردية فيها حلا جذريا. ومع ذلك فإن بعض الساسة الأتراك من الذين لديهم شكوك حول النوايا الأمريكية تجاه هذه المسألة يعتقدون بأن تركيا لن تكون مستثناة من قبل الولايات المتحدة من خارطة التقسيم الأمريكية، لذلك فإنهم يرون بأن على تركيا أن تسعى إلى القيام بمبادرات وتقديم مقترحات هدفها تطويق السيناريو الأمريكي، دون تعريض تحالفها مع واشنطن والغرب للتصدع لان النتائج إذ ذاك بالنسبة لها ستكون باهضة وفي أكثر من موقع [50].

في عام 1997 شرعت تركيا بإنشاء الحزام الأمني[**] في شمال العراق، لحماية حدودها الجنوبية من تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني إلى أراضيها ، ولم تجد تأييدا ومساندة إلا من قبل إسرائيل ولندن وواشنطن. وسبب الدعم الأمريكي لتركيا في إقامة هذا الحزام الأمني، هو أنها لا تريد إغضاب تركيا، التي تعتمد على مساعداتها الأمنية والميدانية اللوجستية في حماية المنطقة الشمالية من الطيران العراقي.

أما أهم المحطات المؤثرة في العلاقات التركية الأمريكية فيما تعلق بالقضية الكردية، فهو الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في اعتقال عبد الله أوج آلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، في نيروبي في 15 شباط 1999، فقد أشارت صحيفة الـ "نيويورك تايمز" نقلاً عن مسؤولين أمريكيين كبار قولهم "إن الإدارة الأمريكية استخدمت سبلاً دبلوماسية واستخباراتية لمساعدة تركيا في القبض على أوج آلان" وأكدت الصحيفة في عددها الصادر في 20 شباط 1999، أن "المؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، ساهمتا من وراء الكواليس في إرغام أوج آلان على مغادرة ايطاليا والتوجه إلى نيروبي، عبر الضغط على الدول الأوروبية، بعد أن كانت تتابع تحركاته بدقه متناهية وبعد أن أقنعت العديد من الدول، واحدة اثر أخرى بعدم منحه حق اللجوء السياسي على أراضيها، وفي سبيل ذلك كونت الولايات المتحدة خلية مشتركة من المخابرات المركزية والخارجية الأمريكية بواشنطن على اتصال مباشر، عبر الأقمار الصناعية، بكل المناطق التي تجول فيها أوج آلان وأخيرا بنيروبي لضمان اعتقاله. وفي نيروبي، كان الخيار الأسوأ لأوج الان، بسبب وجود أكثر من مائة عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي والاستخبارات" وتجدر الإشارة هنا إلى أن الـ(C.I.A) و"الموساد الإسرائيلي" على حد سواء، تتمتعان بوجود قوي في العاصمة الكينية، التي اتخذاها مركزاً رئيسياً لهما في أفريقيا الوسطى، بعد الهجوم الذي شن على السفارة الأمريكية هناك في أيلول 1998، حتى أن أوساطا كينية كانت قد ذهبت إلى أبعد من ذلك في الكشف عن الدور الأمريكي في هذه العملية، حين أفادت بان مخبرين من الـ"FBI" والـ"CIA" كانوا حاضرين ليلة القبض على اوج ألان، أمام مقر السفارة اليونانية في نيروبي، وأنهم وجهوا القوات الكينية حتى تم اعتقاله وتسليمه إلى الأتراك في مطار نيروبي، في وقت كانت فيه طائرتان عموديتان أمريكيتان تحلقان في المنطقة لتغطية العملية[51].

وعلى الرغم من أن زعيم حزب العمال الكردستاني أكد في دفاعه انه ومنظمته قررتا التخلي عن "العمل المسلح" في سبيل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في إطار جمهورية تركية ديمقراطية تعددية، فإن هذا الكلام لم يترك أي اثر على أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت في 29 حزيران 1999 إدانتها لأوج آلان بـ"الخيانة الانفصالية" وحكمت عليه بالإعدام، محدثة موجة كبيرة من ردود الأفعال المبتهجة في أوساط عديدة من الجمهور والإعلام التركيين وبالمقابل سيلاً من الانتقادات اللاذعة لدى العديد من الدوائر السياسية الأوروبية، بين صفوف الجماعات اليسارية خصوصاً [52].

ظل أوج آلان ومعه حزب العمال الكردستاني، منذ المحاكمة، شديد الحرص على الالتزام بالخط السياسي الجديد المتمثل بإنهاء النشاطات المسلحة. فقد طلب أوج آلان من مقاتليه وضع حد للعمليات القتالية والانسحاب من الأراضي التركية. وفي محاولة منه لإثبات مدى جدية سياسته الجديدة، بادر حتى إلى الإلحاح على بعض مقاتليه طالبا منهم الاستسلام للسلطات التركية. ولم تتردد المنظمة في تنفيذ أوامره التي أصدرها من سجنه عبر محاميه. وثمة ناطقون آخرون باسم حزب العمال الكردستاني أعلنوا أيضا انتهاء الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وطالبوا بإطلاق دفعة جديدة من المبادرات السياسية الهادفة إلى حل المشكلة الكردية في تركيا[53].

الولايات المتحدة ومسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فقد كان عموماً موقفاً مؤيداً لتركيا ومشجعاً لها، وان لم يرق إلى مستوى الدعم المطلوب الذي كانت تأمله تركيا خلال فترة الثمانينيات، على أن تطور الموقف الأمريكي إلى مستوى دعم تركيا في طلب العضوية والضغط على الدول الأوروبية في هذا المجال، ظهر بوضوح في النصف الثاني من عقد التسعينيات.

إن المصلحة الأمريكية الرئيسية في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي هي مصلحة استراتيجية؛ فالولايات المتحدة تريد "أن تتجه تركيا بقوة إلى الغرب" بسبب أهمية الدور الذي تقوم به في حلف الناتو عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً، وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز[54].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ترى نفسها "حليفاً أساسيا" بالنسبة لتركيا، فإنها تنظر إلى علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بوصفها "علاقات استراتيجية" لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة؛ فمن وجهة نظر الأخيرة إن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد أسندت سمعتها على القبول في الاتحاد الأوروبي، وان رفض عضوية تركيا من قبل الأخير سوف يفضي إلى رد فعل في تركيا معادٍ للغرب، وبالتالي فإن المصالح الأمريكية والغربية الأمنية والاستراتيجية سوف تكون معرضة للخطر[55].

إن الولايات المتحدة ترفض بقوة أن يكون الاتحاد الأوروبي "مشروعاً مسيحياً" لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع أوروبا من قبل الأوروبيين على أساس ديني أو عرقي وإنما على أساس المصالح[56].

ومما يعكس الاهتمام الأمريكي بمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ما أعلن في كلمات ألقيت في الكونگرس الأمريكي حول انتخابات تشرين الأول 1991 في تركيا انه في حالة تطبيق برنامج التحول الديمقراطي الذي أعدته الحكومة الائتلافية التركية بشكل كامل، فإن تركيا ستحتل مكانتها في صفوف الدول الأكثر تقدماً في العالم. وأكد المتحدثون من أعضاء الكونگرس أن جهود تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تلقى دعماً مهماً من الولايات المتحدة، وهو ما أشار إليه عضو مجلس النواب الأمريكي (جيم موديJim Mody) بقوله: "على الولايات المتحدة دعم طلب تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ أن ذلك يكرس من حرص تركيا على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن المصالح المشتركة التي يمكن أن تحققها تركيا في حالة إنجاز هذه الخطوة"[57].

في أواخر عام 1994 وبداية عام 1995، ضغطت الولايات المتحدة على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الگمرگية، وفي عام 1995 نجحت الولايات المتحدة في إقناع البرلمان الأوروبي على التصديق على تلك الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في 1 كانون الثاني 1996[58].

وعقب قرار الاتحاد الأوروبي في قمة اللوكسمبورغ في 12 و 13 كانون الأول 1997، برفضه إدراج تركيا ضمن قائمة الدول المرشحة للانضمام إليه، توجه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية استغرقت أربعة أيام (16 – 19 كانون الأول 1997) لبحث أوجه التعاون بين تركيا والولايات المتحدة. وقد أكدت الأخيرة دعمها لجهود تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقال "جيمس فولي James Fully" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "إن الولايات المتحدة تعتقد بقوة أن تركيا يجب أن تكون مرتبطة بالغرب... تركيا لديها وظيفة أوروبية، وان عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من وجهة نظرنا، شيء يجب أن يحدث. إننا ندرك، بالطبع، أن من حق الاتحاد الأوروبي أن يضع الشروط للعضوية و[يحدد] جدولة لها... ولكننا نعتقد بأنه فضلا عن ذلك، فإن عضوية تركيا في الاتحاد يجب أن تحدث. وبقدر ما يتعلق ذلك بالولايات المتحدة، فإن تركيا جزء من أوروبا، وجهودنا الدبلوماسية تعمل على تشجيع المساهمة الكاملة والمكنة لتركيا في المؤسسات الأوروبية"[59].

وفي أعقاب صدور قرار الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999 القاضي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، رحبت الولايات المتحدة بالقرار، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جيمس فولي: "إننا ندعم قرار الاتحاد الأوروبي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام ونرى أنها خطوة في الاتجاه الصحيح" وأضاف "إن مصلحة الولايات المتحدة هي في الاعتقاد الذي يقول إن إرساء الدولة التركية بصورة أكثر ثباتاً بارتباطها بالغرب، أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، وبالتالي فإننا يجب أن ندعم بفاعلية تمتين الروابط بين تركيا والاتحاد الأوروبي" وأضاف أيضا "إن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لدخول تركيا إلى الاتحاد الگمرگي مع الاتحاد الأوروبي عام 1995 أسس في وضع أسبقية في دبلوماسية الولايات المتحدة المعقدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا"[60].

العلاقات مع اليونان والقضية القبرصية

لعل أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة هو في العلاقات مع اليونان وفي الموقف من القضية القبرصية. وإذا حصل أي تغيير فقد شكل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية خلال عقد التسعينيات. جرى في اليونان كما في تركيا تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤلمة التي تمس طابع هويتهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق.

لم تبد تركيا ولا اليونان أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، وقادرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. فما حصل، خلال عقد التسعينيات هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لا يبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى مع اليونان. فقد استمر الطرفان في اعتماد مواقف حازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالأخر، مواقف لا تخلو، أحيانا، من أصداء قرع طبول الحرب كما حصل في أزمة كردك – إيميا عام 1996[61].

وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية الخاصة التي تجمع بين تركيا والولايات المتحدة، فقد بقيت السياسة الأمريكية عاجزة عن تبديد اخطر التهديدات الداخلية الموجهة إلى تجانس حلف الناتو. ذلك التهديد الخطير المتمثل

بالصراع التركي – اليوناني في الجناح الجنوبي – الشرقي لحلف الناتو. تكاد المصالحة تكون متعذرة طالما بقيت الولايات المتحدة مستمرة في إتباع سياسة تحاول إرضاء الحليفين كليهما، واعتمادها ما يعرف بنسبة السبعة إلى عشرة التي تحدد المساعدات العسكرية وتصديرات الأسلحة الأمريكية إلى كل من تركيا واليونان. لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً من اجل التغلب على التوترات القائمة بين الطرفين، بل إن سياستها في هذا الشأن لم تفد إلا في تهدئة (اللوبيات) المعادية للأتراك في الكونگرس الأمريكي[62].

صحيح أن الإدارة الأمريكية تمكنت من الحيلولة دون تحول أي نزاع بين الطرفين إلى اشتباكات عسكرية تركية – يونانية خطيرة، غير أنها بقيت عاجزة عن حل جملة من الخلافات ذات الجذور العميقة بين البلدين، سواء على صعيد القضايا السياسية المتمثلة باقتسام السيادة على بحر إيجة، أم في ميدان المسائل الأكثر اتصافاً بالطابع العسكري – التكنولوجي لبنية قيادة الناتو المنطقية. فأفضل ما استطاعت واشنطن أن تحققه هو إنجاز جملة من الاتفاقات التفصيلية، إلى حدود أعلى أو أدنى، بين تركيا واليونان، حول السعي إلى تسوية نزاعاتهما سلمياً. غير أن تطبيق هذه الاتفاقيات ظل بطيئاً ومتعثراً مما أعاد البلدين، بسرعة، إلى وضع أكثر تهديداً[63].

يمكن قول الشيء نفسه عن المحاولات الأمريكية التي استهدفت حل مشكلة قبرص المستعصية. وما هو أسوأ أن إدارة كلينتون عجزت عن منع الموقف التركي من أن يصبح متشدداً بعد إقرار الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات العضوية مع حكومة جمهورية قبرص (اليونانية) بوصفها الممثل الوحيد للجزيرة كلها من وجهة النظر الأوروبية، تصر أنقرة، بالتوافق الكامل مع زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش، على الاعتراف المسبق بالجمهورية التركية في شمال قبرص، كدولة ذات سيادة سياسية، إذا كانت المباحثات مع القبارصة اليونانيين حول الحلول الممكنة للقضية القبرصية ستستأنف "يبقى هدف الولايات المتحدة، في قبرص، متمثلاً باتحاد قائم على طائفتين وإقليمين"[64].

يخفي جمود المباحثات القبرصية وراءه خلافاً عميقاً بين واشنطن وأنقرة، حيث الأخيرة تريد أن تتغير النظرة الدولية إلى المسألة لصالحها بحيث يتم الاعتراف بكيانين سياسيين منفصلين ومتساويين (دولتين) في الجزيرة. في حين تحاول واشنطن في المقام الأول، حل المشكلة من منطلق وجود دولة واحدة ذات جاليتين عرقيتين تعيشان في إقليمين، تتمتع كل منهما بحكم ذاتي محدود في الجزيرة.

لم يكن مفاجئاً تراجع الولايات المتحدة في موقفها من اقتراح تدابير تؤدي إلى زيادة الأمن في الجزيرة، وخصوصاً منع تسليم منظومات صواريخ (S-300) الروسية المضادة للطائرات؛ كما قد تشكل منطلقات لاتخاذ تدابير بناء ثقة بين القبارصة اليونانيين ونظرائهم الأتراك. تم التوصل إلى الهدف الأول عبر ممارسة الضغط على القبارصة اليونانيين وأثينا، أما الثاني فلا يزال معلقاً ولم يتم بلوغه بعد. يبدو أن أية نظرة أوسع إلى حل المسألة القبرصية ذاتها باتت موضوعة أيضا على نار هادئة[65].

خاتمة واستنتاجات

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة العلاقات التركية – الأمريكية خلال عقد التسعينيات، وتبين للباحث أن هذه العلاقات تحكمت فيها العديد من العوامل والاعتبارات التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، تشابكت في مضمونها، غير أنها ظلت توجه مسارها، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الاستنتاجات كما يلي:

1 . على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات شكل منعطفا تاريخيا ونقطة تحـول لـيس في العلاقـات التركيـة الأمريكية فحسب بل في العلاقات الدولية عموما، فإن ما جرى على صعيد العلاقات الثنائية بين الطرفين هو إعـادة تقـويم كـل طرف لعلاقاته مع الآخر في ضوء الاعتبارات والظروف الدولية الجديدة التي تشكلت بعد الحرب الباردة. وهكذا عدت الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا بأنها "علاقات استراتيجية" في ضوء ما يفرضه دور تركيا الجديد مـن أهميـة في مرحلـة باتـت معهـا المصالح الأمريكية أكثر عمقا وتوسعا بحكم كونها القطب الوحيد في العالم دون منـافس. ومـن المنظـور نفسـه، أدركـت تركيـا أن دورها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة بات أكثر أهمية من ذي قبل، خصوصا بالنسبة لعلاقتها مـع الولايـات المتحـدة، في إطار المصالح الجديدة التي ينبغي على تركيا الحرص عليها من خلال تلك العلاقات.

2 . شـكل التعـاون العسـكري بـين تركيـا والولايـات المتحـدة خـلال عقـد التسـعينيات محـورا مهمـا مـن محـاور"علاقاتهمـا الاستراتيجية" وعاملا فاعلا في تعميق هذه العلاقة. الهدف الأمريكي من ذلك التعاون كان متطابقا مع الهدف التركي الذي تمثل في تلبية حاجات تركيا المتزايدة من الدعم العسكري لتحديث الجيش التركي فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات العسكرية ليكـون بمستوى الدور الذي تقوم به تركيا في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المناطق التي تستطيع تركيـا أن تـؤثر فيهـا كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز وبحر قزوين.

3 . شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تحولا ملحوظا في عهد إدارة كلينتون التي أبدت تفهمـا واضـحا لرغبـة تركيـا في توسيع علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى أبعد من حدود التعـاون الأمـني والعسـكري، وأدركـت واشـنطن أن توثيـق "العلاقـات الاستراتيجية" بين تركيا والولايات المتحدة تتطلب حتمـا تعاونـا مكثفـاً علـى الصـعيد الاقتصـادي بمـا يخـدم أهـداف ومصـالح الدولتين.

4 . تباينت السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تبايناً واضحا في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانيـة، خصوصـا ما يتعلق بالموقف من العراق وما يتعلق بتعقيدات المسألة الكردية فيه وتأثيراتها على المسألة نفسها داخل تركيـا، وبـالموقف مـن إيران وسوريا ومصالح تركيا في إقامة علاقات طبيعية معهما. أما العلاقات التركية الإسرائيلية فقد وجدت دعما أمريكيا ملحوظـا لأنه يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة من جهة، ويقوي ويشجع المؤسسة العسكرية التركية ذات الميول الغربية من جهة أخرى.

5 . لقد كان دور تركيا فيما يتعلق بالقضية العراقية دورا حيويا. ففضلا عن دعم تركيا للتحالف ضـد العـراق في حـرب الخلـيج الثانية، فإن التعاون التركي على تطبيق قرارات مجلس الأمن في معاقبة العـراق دعـم العمليـات العسـكرية الأمريكيـة في شمـال العراق انطلاقا من قاعدة أنجرليك الجوية، كان من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة.

6 . انطلاقا من مصلحة الولايات المتحدة المتمثلة في إرساء الدولة التركية بصورة أكثر ثباتـا بارتباطهـا بـالغرب، ذلـك الارتبـاط الذي أصبح أكثر أهمية من ذي قبل في ضوء المصالح الاستراتيجية الأمريكية، فقد دعمت الولايات المتحدة بفاعلية لدخول تركيا الاتحاد الگـمرگـي مع الاتحاد الأوروبيعام 1995 ، والذي آسس في وضع أسـبقية في دبلوماسـية الولايـات المتحـدة فيمـا يتعلق بعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

7 . على الرغم من أن نشوب نزاع تركي– يوناني قد يهدد المصالح الأمريكية، فـإن أمريكـا لم تعمـل بجديـة في الحيلولـة دون زيادة حدة التوترات بين الطرفين، ومع أنها بذلت جهودا دبلوماسية مكثفة لإعادة الاستقرار إلى العلاقـات التركيـة–اليونانيـة(

فإنها لم تستطع أن تخفض من حدة تلك التوترات. وتنطبق هذه السياسة أيضا على القضية القبرصية التي شكلت عاملا بارزا في النزاع التركي اليوناني.

هوامش البحث ومصادره

(1) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص385.

(2) White House, "A Natoinal Security Strategy for A New Century", May 1997, p.20.

(3) Henri J. Barkey, "The Endless Pursuit: Improving US-Turkish Relations" in: Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey: Allies in Need, A Century Foundation Book (NewYork, 2003),p.209.

(4) Susan Roggendorf, "US Challenges and Choises in the Gulf: Turkey, Iraq and Regional Security", The Middle East Institute, p.1. Accessible at:http://www.themiddleeastinstitute.org

(5) "The United States and Turkey", W. Robert Pearson, US Ambassador to Turkey, Remarks to Assemply of Turkish American Associations, Washington D.C, December 12, 2002,p.2.

(6) John c. Hulsman and Brett D. Schaefer, "Why Apro-Western Turkey Is A U.S. Policy Priority", The Heritage Foundation Executive Memorandum, Washington D.C, December 13, 2002,p.2. Accessible at: www.heritage.org

(7) Aydin G. Alacakaptan,"The Middle East in Turkey's Vision", *Private View*, Winter 1997, p.57.

(8) Barkey, Op.cit, p.210.

(9) Rachel Prager, Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues (Georgetown University, 2003), p.8.

(10) David Ivry, Concluding Remarks on the US-Turkish-Israeli Cooperation, in: Turkey-Israel-US Trailogue, BESA Center for Strategic Studies, BAR-ILAN University, Israel, 2003, p.46. Accessible at: http://www.becacenter.org

(11) Abdullah Akyuz, "US-Turkish Economic Relations on the Outset of the 21st Century", TUSIAD, Washington Representative, October 2000, p.2. Accessible at: http://www.tusiadus.org

(12) Ibid.

(13) Prager, Op.cit, p.8.

(14) Ibid.

(15) TUSIAD, "Turkish-American Economic Cooperation: An Analysis of Bilateral Trade Relations and American Foriegn Dirct Investments in Turkey", TS/DIS/, March 2000, p.6. Accessible at: http://www.tusiad.org

(16) Ibid, p.7.

(*) Akyuz, Op.cit, p.3.

(17) Prager, Op.cit, .p.10.

(18) كرامر، المصدر السابق، ص386.

(19) Ian O. Lesser, Bredge or Barrier? Turkey and the West After the Cold War (RAND: Santa Monica, 1992), p.29.
(20) Carol Migdalovitz, "Turkey: Issues for US Policy", Report for Congress, May22,2002,p.6.
Accessible at: http://fpc.state.gov/document/organization/1092.pdf
(21) Tamar Gabelnick, William D. Hartung and Jennifer Washbun, Arming Repression: US Arms Sales to Turkey During the Clinton Administration, A Joint Report of the World Policy Institute and Federation of American Scientists,October1999,pp.8-9.
Accessible at: http://www.fas.org/asmp/library/reports/turkeyrep.pdf
(22) Ibid, pp.9-10.
(23) Ibid, p.11.
(24) Paul F. Pineo and Lara Lumpe, Recycled Weapons: American Exports of Surplus Arms, 1990-1995, Washington D.C, Arms Sales Monitoring Project, Federation of American Scientists, May 1996, p.19.
Accessible at: http://www.fas.org/asmp/library/reports/pdf
(25) Arming Repression.., Op.cit, p.12.
(26) Henry J. Barkey, "Flirting with Disaster: Turkey, Iraq and the United States', The Middle East Center at the University of Utah, March 22, 2003, p.2. Accessible at: http://www.middleeastcenter.org
(27) Aysegul Sever, "Turkey at the Crossroad on Iraq: A Test Case for US-Turkey Relations", Near Working Paper, East West Institute, April 20, 2003, p.5.
(28) Alacakaptan, Op.cit, p.56.
(29) Aysegul Sever, "Turkey and the Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s", Middle East Review of Inter national Affairs (MERIA), Vol.5, No.3, September 2001, pp.89-90.
(30) Ibid, pp.90-91.
(31) نبيل محمد سليم يونس، تطور العلاقات التركية–الأمريكية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 195.
(32) "Security and Peace in the Middle East", Report of American Presidency, Washington D.C., 1997, p.4.
(33) George E. Gruen,"Turkish-Israeli Relations: Crisis or Contiued Cooperation", Jeruslem Letter, Jeruslem Center for Public Affairs, July 15, 1996, p.7.
(34) صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينيات"، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 31، صيف 1997، ص 39.
(35) George E. Gruen, "Turkey and the Middle East after Oslo 1", in: Robert O. Freedman (ed), The Middle East and Peace Process: The Impact of the Oslo Accords (University Press of Florida, 1998), p.171.
(36) تم دعم اتفاقية التجارة الحرة باتفاقية تحظر الازدواجية الضريبية وأخرى تشجع الاستثمارات وتوفر الحماية لها. أنظر: كرامر، المصدر السابق، ص ص 226–227.
(37) كرامر، المصدر نفسه، ص 227.
(38) Saadet Oruc, "Turkish-Israeli Ties on the eve of 21st Century", Turkish Daily News Electronic Edition, June 4, 1998.
Accessible at: http://www.turkishdailynews.com.tr/articles/
(39) David Eshel and Selcuk Emre,"Turkey, Israel to Cooperation in Missile Defence System", Jane's Defence Weekly, April 29, 1998, p.3.
Accessible at: http://www.janes.com/defence/news
(40) كرامر، المصدر السابق، ص 379.

(41) سالار أوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص ص80-81.

(42) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

- **Jim Nichol, Central Asia's Security: Issues and Implications for U.S. Interests, CRS Report for Congress, Congressional Research Servece, January 7, 2005, pp.34-39.**

(43) كرامر، المصدر السابق، ص 380.

(44) Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (Lanham,Md, 1998), p.27.

(45) Philip Robins, "Turkey and the Kurds: Approaching A Modus Vivendi?", in: Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey, Op.cit, p.88.

(46) Barkey & Fuller, Op.cit, p.103.

(47) كرامر، المصدر السابق، ص76.

(48) أوسي والجهماني، المصدر السابق، ص 84.

(49) Alan Cowell, "War on Kurds Hurt Turks in US Eyes", *NewYork Times,* November 17, 1994.

(50) أوسي والجهماني، المصدر السابق، ص86.

(51) المصدر نفسه، ص87.

(**) إن فكرة الحزام الأمني قديمة في التاريخ، وجوهرها يعني تحديد منطقة إقليمية في منطقة أخرى تقوم الدولة المنشئة بحمايتها واستخدامها ضمن آليات الأمن القومي الذي تهدده مصادر مختلفة عبر هذه المنطقة، التي إما تعجز الدولة التي أنشئ عليها الحزام الآمن عن مصادر تهديد الدولة الأخرى فيها، أو ترى الدولة التي أنشأتها أنها ضرورية لأمنها بغض النظر عن رأي الدولة الأخرى في ذلك. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما أنشأته إسرائيل عام 1978 في جنوب لبنان. أنظر:

- أوسي والجهماني، المصدر نفسه، ص93.

(52) Tim Weiner, "U.S. Helped to Catch Turkish Leader", *International Herald Tribune*, February 22, 1999. Accessible at: http://www.iht.com/articles/1999/02/edlef_1/phf/

(53) كرامر، المصدر السابق، ص94.

(54) المصدر نفسه، ص95.

(55) Bulent Aliriza, "Turkey, European Union and the United States", Center for Strategic and International Studies, Washington, April 12, 2003, p.12. Accessible at: http://www.csis.org

(56) John C.Hulsman and Brett D. Schaefer, "Whay A Pro-Western Turkey Is A US Policy Priority", Heritage Foundation, Executive Memorandam, Washington, No.845, December 13, 2002, p.12. Accessible at: http://www.heritage.org

(57) لقمان عمر محمود أحمد، العلاقات التركية – الأمريكية 1975-1991: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004، ص278.

(58) صحيفة أضواء الأنباء (أنقرة)، العدد 49، 5 كانون الأول 1991.

(59) Bruce Kuniholms, "Turkey's Accession to the European Union: Differences in Uropean and US Attitudes and Challenges for Turkey", *Turkish Studies*, Vol.2, No.1, Spring 2001,p.27.

(60) U.S. Depatment of State Daily Press Briefing, December 17,1997. Accessible at: http://secretary.state.gov/www/briefings

(61) Kuniholm, Op.cit, p.31

(62) "كردك" هو الاسم التركي للجزر الصخرية في منطقة "دودكان" تعترض أنقرة على إلحاقها باليونان. أما "إيميا" فهو الاسم اليوناني للصخور. اندلعت الأزمة بعد جنوح مركب شحن تركي بالقرب من هاتين الجزيرتين الصغيرتين الواقعتين جنوب–شرق بحر إيجة أواخر كانون الأول 1995، سرعان ما حدثت معركة دبلوماسية بين أنقرة وأثينا حول ملكية الصخرتين. وبعد مرور شهر ضخمت أجهزة الإعلام المتطرفة لدى كل من تركيا واليونان هذه الحادثة على حد إجبار الحكومتين على الرد علناً دفاعاً عن مصالحهما القومية. ثم انتشرت القوات العسكرية لكل من الدولتين على تلك الصخور دعماً للمطالب الإقليمية المتبادلة. تدخل الرئيس كلينتون شخصيا والاتحاد الأوروبي ممثلا بخافيير سولانا حتى تم إنهاء الأزمة حيث سحب الطرفان قواتهما العسكرية من تلك الجزر. للتفاصيل أنظر:

- **The Turkish Ministry of Foreign Affairs, The Kardak Dispute, Accessible at: http://www.mfa.gov.tr/groupa/ad/ade/aded/default.htm**

(63) كرامر، المصدر السابق، ص387.

(64) لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي في العلاقات التركية–اليونانية أنظر:

- Ian O. Lesser, Turkey, Greece and the U.S. in A Changing Strategic Environment, The RAND Testmony series contains, Santa Monica, June 13, 2001, pp.2-9.

(65) Strobe Talbott, "U.S. – Turkish Relatinos in an Age of Independence", Washington Institute forNear East Policy, October 14, 1998.
Accessible at: http://www.washingtoninstitute.org./media/talbott.htm

(66) كرامر، المصدر السابق،ص388.